تحسين البيئة المساعدة والكفاءة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د./ منصوري الزين*

Résumé:

Les expériences de nombreux pays –et en particulier en Asie et en Amérique centrale– montrent que les politiques gouvernementales qui ciblent des secteurs industriels spécifiques, et en particulier l'environnement, qui leur permettent de se développer et de croitre, il peut aider les petites entreprises à croître et à élargir.
Sur cette base.
Ceci dit, des politiques spécifiques peuvent être adoptées afin d'améliorer l'environnement et accroître l'efficacité et la compétitive des ces entreprises et lui aura pour conséquence la croissance et le développement économique généralement.

Les mots clés: Compétitivité, Efficacité concurrentielle, P.M.E. Environnement des affaires.

ملخص:

تبين التجارب القطرية للعديد من الدول ولاسيما في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والوسطى أن سياسات الحكومة التي تستهدف قطاعات صناعية معينة وبالخصوص بيئة الأعمال التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة لها أهمية كبيرة في إيجاد بيئة مساعدة يمكن أن تساعد المؤسسات الصغيرة على النمو والتوسع. وبناءا على ذلك فانه يمكن تبني سياسات محددة لتحسين البيئة المساعدة والرفع من الكفاءة التنافسية لهذه المؤسسات بما ينعكس بالإيجاب على النمو والتنمية الاقتصادية بوجه عام.

الكلمات المفتاحية: تنافسية، كفاءة تنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيئة الأعمال.

* أستاذ محاضر (أ) – جامعة سعد دحلب البليدة.

مقدمة:

تعاني المؤسسات الجزائرية وبالخصوص المتوسطة والصغيرة العديد من النقائص التي تحول دون ضمان التنافسية الفعلية مع المؤسسات الأجنبية لاسيما بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ اعتبارا من شهر سبتمبر 2005، حيث منحت للمؤسسات الجزائرية حق إضافي اعتبارا من هذه السنة 2006 قصد تأهيلها وترقيتها وفق مجموعة من البرامج التأهيلية سواء المحلية منها أو بالتعاون مع جهات أجنبية.

سطرت الوزارة الوصية برنامجا لتأهيل هذه المؤسسات، وبرنامج آخر من طرف وزارة الصناعة، كما تستفيد هذه المؤسسات من برامج دولية للتأهيل مع دول الجوار الأوروبية ويتعلق الأمر بايطاليا وأسبانيا وفرنسا وألمانيا وهي الدول الأكثر تعاملا مع المؤسسات الجزائرية. كما سطر الاتحاد الأوروبي برنامجا يمس حوالي 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية في إطار ما يسمى برنامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى برامج منظمة الأمم المتحدة للتنميـــــــة الصناعية والوكالة الفرنسية للتنمية فضلا عن هيئة (جي تي زاد) الألمانية ومساهمة البنك الإسلامي للتنمية من تأهيل جزء معتبر من المؤسسات الجزائرية التي تعاني من نقائص عديدة تحول دون ضمان تنافسية فعلية مع المؤسسات الأجنبية لاسيما بعد الانتهاء من العمل بالحق الإضافي المؤقت هذه السنة، وستواجه المؤسسات الجزائرية هذه المنافسة فعليا مع مطلع 2010 تاريخ دخول منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية حيز لتنفيذ.
وتهدف هذه الجهود في مجموعها إلى نقل واستفادة المؤسسات الجزائرية من خبـــرة وتقنية المؤسسات الأجنبية وكذا تحسين نظام تسييرها وتطوير خدماتها حتى تصبح قادرة على المنافسة الفعلية مع المؤسسات الأجنبية التي تتعامل معها. وكما أن إسهام الدولة أو الحكومة في هذا المجال يعد من أهمها وأنجعها على الإطلاق سواء ما سطرته الوزارة الوصية أو وزارة الصناعة أو ما تهدف إليه الدولة بصفة عامة من تحسين بيئة أداء الأعمال فى البلد.

تنبع مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل التالى:
كيف يمكن تحسين البيئة المساعدة والكفاءة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر ويمكن تفكيك هذه الإشكالية من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1 –ما هى العوامل المؤثرة فى نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
2 –ما هى السياسات المنتهجة من طرف بعض الدول لتحسين الكفاءة التنافسية لهذه المؤسسات؛
3 –ما هى السياسات الواجب إتباعها لخلق بيئة مساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
4 –وما دور الحكومة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى ظل اقتصاد السوق.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على مختلف العوامل المؤثرة على نمو الصناعات المتوسطة والصغيرة ومحاولة رسم السياسات التى تساعد على تحسين البيئة المساعدة والكفاءة التنافسية للمؤسسات الصغير والمتوسطة خصوص مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبى حيز التنفيذ اعتبارا من سبتمبر 2005، وتطلعات الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

1- ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1) العوامل المؤثرة في نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل العوامل المؤثرة في نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جملة العناصر التالية[1]:

- تتصف البيئة الأساسية في الدول النامية بمجموعة من المواصفات منها:
  - البيئة الأساسية تقليدية مثل النقل والمواصلات؛
  - عدم كفاية أنظمة الاتصال؛
  - وضعف وقلة الهياكل وارتفاع تكلفتها بالنسبة للمؤسسة.

- تفتقر قطاعات التعليم والتكوين إلى:
  - المهارات الأساسية؛
  - الموارد البشرية؛
  - وانخفاض الإنفاق على البحـــــــث والتطوير.

- يتصف القطاع المالي بهذه الدول بمجموعة من الواصفات تتمثل في:
  - ضعف الكفاءة المصرفية؛
  - الافتقار إلى رأس المال الخاطر؛
  - الافتقار إلى المشاريع ... الخ.

- تصف الأسواق في الدول النامية بخصائص نذكر منها:
  - انخفاض نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية؛
  - الإجراءات المتخلفة في القطاعات التقليدية؛
  - سياسات التجارة التمييزية؛
  - ووجود أسواق موازية وغير مراقبة.

- وعوامل اجتماعية تتمثل خاصة في:
  - انتشار الفقر؛
  - انتشار الأمية؛
  - وعدم التوازن بين مناطق الريف والحضر.

كل هذه العوامل تقف في طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحد من طاقاتها وجهودها للنهوض ومنافسة المؤسسات الأجنبية التي تتميز بقدرات كبيرة وخبرات واسعة في كل المجالات. لذلك يجب العمل على تحسين بيئة الأعمال في الدول النامية بصفة عامة والجزائر على الخصوص باعتبارها قادمة على مراحل جد صعبة يضعها أمام رهان حقيقي، أما أن تقبل قواعد اللعبة الجديدة وضمان مكانة وسط المنافسة الشرسة، وإما الزوال والتهميش.

2-1) السياسات المنتهجة لتحسين الكفاءة التنافسية لمؤسساتها:

تبين التجارب القطرية لعديد من الدول ولاسيما في شـــرق آسيا وأمريكا اللاتينـــية والوسطى أن سياسات الحكومة التي تستهدف قطاعات صناعية معينـــة وكذلك بيئة الأعمال التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة لها أهمية كبيرة في إيجاد بيئة مساعدة يمكن أن تساعد المؤسسات الصغيرة على النمو والتوسع.

اتجهت العديد من الدول (مثل اندونيسيا والصين واليابان وسنغافورة وماليزيا... الخ إلى تبني عدد من السياسات على المستوى الكلي والقطاعي لتحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الاستثمارية بشكل عام قصد الرفع من كفاءتها التنافسية ومن ضمن هذه السياسات نذكر ما يلي[2]:

- إتباع سياسة الترويج للاستثمار في قطاعات معينة عن طريق استهداف تنمية صناعات معينة. حيث يقوم الترويج المستهدف للاستثمار في هذه المجالات على تسخير موارد ترويجية لجذب نوع أو نشاط معين من الاستثمار مثل الاستثمار في مجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير؛
- كذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة وذلك بدلا من الترويج لأي نوع من الاستثمار بشكل عام؛
- والسياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية، حيث تشير تجارب بعض الدول إلى أن السياسة الضريبية المتبعة لها تأثير كبير على المؤسسات الاستثمارية خاصة في بداية انطلاقها. وذلك بترشيد استخدام الإعفـــــاءات والحوافز الضريبية، وربط الحوافز المالية والضريبية بقضايا التشغيـــــل والتحديث التكنولوجي لهذه المؤسسات.

تتمثل الحوافز الضريبية والمالية التي تعمل على تحسين البيئة التنافسية للمؤسسات الاستثمارية في وضوح النظام الضريبي، خفض التعريفة الجمركية خاصة على السلع الرأسمالية والمواد التي تستخدمها هذه الصناعات، منح البحث والتطوير وتقدم للمؤسسات التي تقوم بتطوير المنتوجات القائمة أو ابتكار منتجات جديدة، ومنح التوظيف التي تمنح للمؤسسات التي تعمل على تقليص البطالة وتخلق فرص عمل جديدة، ومنح علاوات الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يقل عدد العمال فيها عن 250عاملا، وأن يرتبط منح هذه الإعانات بضرورة تطوير قدرات الإنتاج والتوسع في الاستثمار والرفع من إنتاجية المؤسسة، وأن تملك قدرات على تحقيق ربحية ملائمة، وتمنح كذلك منح التأسيس وذلك لمساعدة الأشخاص على خلق مؤسسات جديدة، بحيث لا تتجاوز هذه المنح نسبة معينة من إجمالي أجور العاملين المقترح عملهم بالمشروع[3].
كما تمنح مساعدات التنمية للمشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدم التقنيات الحديثة، والاهتمام بتطوير أسواق الأسهم والسندات، وتبني سياسات لتشجيع التصدير وخلق فرص تسويقية للمنتجات لهذه المؤسسات.

2) دور الحكومة في حماية الصناعات المتوسطة والصغيرة في ظل اقتصاد السوق

ظهرت الكثير من الدعاوى في الفكر الاقتصادي المعاصر تنادي بضرورة تدخل الدولة ممثلة في الحكومة لحماية الصناعات الناشئة في اقتصاديات السوق، ويأتي على رأسها دعوة الاقتصادي الألماني فريدريك لاست (List. F) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. فالصناعات الناشئة خاصة في الدول النامية لا تقوى على المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة بالدول المتقدمة. لذا فإن حمايتها من المنافسة الأجنبية إلى غاية مرحلة النضـــــج تصبح ضرورة لبقائها واستمرارها في النشاط.وهذه الحماية تكون للمؤسسات التي تتوفر على فرص نجاح في المستقبل. ولقد قامت العديد من الدول التي تنتهج اقتصاد السوق بهذه الحماية مما يدل ويقر مشروعية مثل هذا النوع من التدخل الحكومي حتى في ظل اعتناق مبدأ اقتصاد السوق (أنظر الجدول).

ظهرت دراسات عديدة في هذا الشأن منها ما يؤيد ومنها ما يعارض هذه الحماية للصناعات الناشئة. فأنصار حرية التجارة لا يؤمنون بمبدأ الحماية ويدافعون عن ذلك بقولهم أن الحماية تشجع على نمو المؤسسات غير الكفء، ومن ثم تخل بمبدأ التخصيص وفقا للميزة النسبية، وتنتهي إلى عدم تحقق التخصيص الأمثل للموارد.كما يضيف أصحاب هذا الطرح أن التدخل الحكومي إما بمنح دعم للصادرات أو بفرض رسوم جمركية على الواردات ينتهي إلى الإخلال برفاهية المستهلك المحلي. ويرجع هذا إلى أن التدخل الحكومي من النوعين يرفع الأسعار المحلية عن التكلفة الحدية. والسبب في ذلك هو اختلاف سلوك المنشأة المدعمة في السوق المحلي عن سلوكها في السوق الأجنبي. فالدعم لا ينعكس في سلوكها عندما تبيع في السوق المحلي حيث تبيع بسعر يساوي التكلفة الحدية مضافا إليه معدل ربح معين. وأن كان الدعم ينعكس في سلوكها التسعيري عنـــــدما تبيع في السوق الأجنبي.وبالطبع يؤدي فرض رسوم جمركية على الواردات إلى رفع الأسعار المحلية عن مستوى الأسعار الدولية.

حاولت لدراسات اختبار مدى فاعلية حماية الصناعات الناشئة في تشجيع هذه الصناعات. ومن بين هذه الدراسات واحدة قامت باختبار العلاقة بين معدل الحماية من ناحية ومعدل نمو الإنتاجية في عدد من الصناعات وعدد من المؤسسات الصناعية في تركيا من ناحية أخرى.وقد تم استخدام نوعين من المعايير لقياس الحماية، أولها هو معدل الحماية الفعالة والذي يؤخذ في الاعتبار أثر الحماية الموجبة المتمثلة في الرســـوم الجمـــركية والحصص على واردات المنتجات النهائية، وأثر الحماية السالبة المتمثلة في الرسوم الجمركية المفروضة على واردات المدخلات. أما المعيار الثاني فهو يتمثل فيما يسمى بتكلفة الموارد المحلية والذي يقيس تكلفة الإنتاج من الموارد المحلية بالأسعار المحلية للوحدة منسوبة إلى السعر الدولي. وتشير هذه النسبة إلى المحتوى المحلي لكل وحدة منتجة. وكلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على نجاح الصناعة المحلية في تقليل المحتوى المستورد.
ومن ناحية أخرى تم استخدام معيار معدل نمو الإنتاجية الكلية مرة على مستوى الصناعة ومرة أخرى على مستوى المنشأة الصناعية كمقياس للنمو في القطاع الخاص.
ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطا طرديا وقويا بين معدل الحماية ومعدل نمو الإنتاجية للصناعات الناشئة في القطاع الخاص بتركيا. كما أتضح أن معدل نمو

الإنتاجية في الصناعات أو المؤسسات المحمية كان أعلى منه في الصناعات أو المؤسسات غير المحمية.

ظهر عاملان في الآونة الأخيرة قللا من مقدرة الحكومات على حماية الصناعات المحلية سواء كان هذا بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية. فعلى صعيد الدول المتقدمـــــة والدول حديثة التصنيع ظهر هناك ميل تجاه الدخول في تكتلات اقتصادية مثال ذلك الاتحاد الأوروبيEU والمنطقة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي APEC وغيرها.وتعمل هذه التكتلات على إزالة القيود الحكومية المفروضة على تحركات السلع والموارد بين أعضائها.فالاتحاد الأوروبي يزيل جميع القيود المفروضة على تحركات السلع وعناصر الإنتاج بين أعضائه.فكما هو معلوم فان توقيع معاهدة ماستريخت بين دول أوربا والذي تأسس بمقتضاها الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 1991، كان الهدف منه هو إزالة جميع التكاليف المترتبة على عدم وجود الاتحاد الأوروبي والتي تعرف بـــ " Cost of non – Europe ". وتتمثل هذه التكاليف أو القيود في ما يلي[4]:

- تكاليف عبور الحدود الداخلية؛
- عدم وجود تنسيق بين المعايير الفنية؛
- عدم التنسيق بين السياسات المالية؛
- عدم استغلال وفورات الحجم الكبير؛
- الفشل في تحقيق التخصيص الأمثل للمواد؛
- ووجود تفضيلات حكومية للشراء من الصناعات المحلية.

أما العامل الآخر الذي سوف يقلل من مقدرة الحكومات على حماية الصناعات المحلية فهو يتمثل في ظهور منظمة التجارة العالمية (WTO) اثر انتهاء دورة أورجواي للجات واعتماد نتائجها في 1994/4/15في مراكش بالمغرب.ومن بين قرارات هذه الدورة ضرورة تخفيض التعريفة الجمركية على واردات الدول الصناعية من المنتجات الصناعية بنسبة 38%، وعلى واردات الدول النامية من المنتجات الصناعية بنسبة 27 %. كما يتعين خـــفض دعم صادرات الدول الصنـــاعية بنسبة 36%، ودعم الصادرات الدول النامية بنسبة 24 % بالإضافة إلى ضرورة خفض الصادرات المعانة في حالة الأولي بنسبة 21%، وفي حلة الثانية بنسبة 14 %. بالإضافة إلى ذلك يتعين إلغاء اتفاقيات تجارة النسيج التي تتعارض مع بنود الجات تدريجيا، كما سوف يتم فرض رسوم جمركية لمواجهة أي دولة تتبع الإغراق.

ويوضح الجدول أدناه النسب التي يتعين على مجموعات الدول المختلفة تخفيضها من الرسوم الجمركية المفروضة على واردات السلع الصناعية.وكل الدول الأعضاء مطالبة بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها الصناعية وهو ما يقلل من مقدرتها على حماية الصناعات الناشئة.

جدول رقم01: تخفيضات الرسوم الجمركية المتفق عليها في دورة أورجواي للمنتجات الصناعية بالنسب المئوية

السلعة	الدولة	التعريفة القديمة	التعريفة الجديدة	نسبة التخفيض
المنسوجات	الولايات المتحدة	10.5	7.5	29.0
	الاتحاد الأوروبي	9.0	6.8	25.0
	اليابان	7.4	6.0	19.5
	الدول النامية	30.3	20.3	33.0
الملابس	الولايات المتحدة	16.7	15.2	9.1
	الاتحاد الأوروبي	12.6	10.9	12.2
	اليابان	13.0	10.2	21.9
	الدول النامية	13.6	10.8	25.9
الصلب	الولايات المتحدة	4.5	0.2	95.2
	الاتحاد الأوروبي	5.3	0.5	90.7
	اليابان	3.9	0.6	84.6
	الدول النامية	8.7	6.1	30.7
المنتجات المعدنية	الولايات المتحدة	4.7	2.8	41.1
	الاتحاد الأوروبي	5.7	3.1	46.4
	اليابان	3.4	0.9	74.3
	الدول النامية	8.5	6.9	18.9
السيارات	الولايات المتحدة	4.8	4.6	4.5
	الاتحاد الأوروبي	6.9	6.0	13.0
	اليابان	1.5	صفر	100
	الدول النامية	27.2	17.3	36.6
الكيماويات	الولايات المتحدة	5.0	3.0	39.6
	الاتحاد الأوروبي	7.7	4.2	44.8
	اليابان	4.1	1.6	60.9
	الدول النامية	19.1	13.2	30.7
المنتجات الصناعية ككل	الولايات المتحدة	4.6	3.2	30.1
	الاتحاد الأوروبي	5.3	3.2	39.7
	اليابان	4.4	2.7	38.7
	الدول النامية	13.5	9.8	27.4

المصدر: د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، ص 194

3) الإطار التنظيمي لدعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لعبت الجزائر خلال السنوات الأخيرة دورا رائدا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد جعلها تحت وصاية وزارة تهتم بتأهيلها وتدعيمها من عدّة نواحي، كما أنشأت بعد سنة 1994 عدّة هيئات عامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشير إليها في هذا التسلسل:

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) بموجب الأمر الرئاسي 01-03 المؤرّخ في 20 أوت 2001؛
- إنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة لاستقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات العامة المختلفة في 25 فيفري 2003؛
- إنشاء المجلس الوطني المكلّف بترقية المناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 بتاريخ 22 أفريل 2003 لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية؛
- إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في 25 فبراير 2003 لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنيّة ومنظمات أرباب العمل ومن جميع الفضاءات الوسيطية التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع؛
- إنشاء الوكالة الوطنيّة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في 03 ماي 2005 لتجسيد سياسة التعاون والشراكة؛
- وإضافة إلى وجود هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) وغرف التجارة والصناعة (CCI) ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة.

3-1) الإطار المالي لدعم ومساندة المشروعات الخاصة في الجزائر:

نتيجة للدور السلبي للبنوك مع تمتعها بسيولة كافية فإنه تم إنشاء صناديق ضمان القروض التالية:

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) في 11 نوفمبر 2002 كأول أداة مالية ساهمت بسد فراغ كبير في إشكالية الضمانات الضرورية للقروض البنكية، وقد تطورت وظيفته – اليوم – في ظل آلية جديدة في إطار (FGAR/MEDA). صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI)في 19 أفريل 2004 حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006؛
- وإضافة إلى بعض الصناديق الثانوية المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع، كصندوق تدعيم التصدير (FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT)، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)، صندوق

الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR)، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSDT)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

وكانت آخر التصريحات أنّ البنوك العمومية ستقوم بإنشاء فروع على شكل شركات ذات رأسمال استثماري وشركات متخصصة في الإيجار المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار برنامج جديد يمتد مابين 2009 و2014 ويهدف إلى إنشاء 200 ألف مؤسسة.

2-3) آليات الدعم والمساندة في الجزائر:

تعددت هذه الآليات ومن بينها يمكن ذكر[5]:

- **المناولة الصناعية في الجزائر:**

انطلقت تجربة المناولة في الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدعم من «برنامج الأمم المتحدة للتنمية». وتم إنشاء أول بورصة للمناولة بتمويل من «منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية»، ثم إنشاء ثلاث بورصات في شرق وغرب وجنوب البلاد ظلت تشتغل بفضل انخراط 600 مؤسسة صغيرة بها. كما تم إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة الذي يسعى لتكثيف نسيج المشروعات الصغيـــــــرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية،وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل وتنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة فيما بينها وتنمية قدرات المشروعات الصغيرة في ميدان المناولة. كما تعمل الجزائر على ربط البورصات الجزائرية للمناولة مع نظيراتها في تونس والمغرب، والاتفاق على ميثاق للمناولة بين الدول العربية يحدد مفاهيم المناولة وآليات التعاون.

- بالنسبة لبلداننا العربية تعتبر المناولة؛
- وخلق نسيج صناعي صلب ومتكامل.

كما تعتبر أداة لخلق مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات الخارجية والتحفيز على الاستثمارات المحلية وذلك من خلال:

- دعم الاستثمار في التكنولوجيا الإنتاجية
- لاستثمار في مراكز التكوين المتخصص
- دعم المقاولات للاستثمار في الجودة ونظم التسيير الحديثة
- إحداث مراكز تقنية متخصصة
- وتشجيع الشراكة الصناعية ونقل التكنولوجيا وتكوين شبكات المقاولات

- **مشاتل ومراكز التسهيل للمؤسسات في الجزائر:**

قررت الحكومة الجزائرية في سنة 2003 إنشاء 14 مشتلة منها 10 محاضـــن و4 ورشات ربط،وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 الصادر بتاريخ 25 فيفري 2003.

وتتوخى المشاتل الأهداف الآتية (المادة 03 من المرسوم 03-78):

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي،
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها،
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة،

- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد،
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة،
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل،
- والعمل على أن تصبح على المدى المتوسط،عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

وفي إطار الأهداف المحددة أعلاه تتكلف المشاتل بما يلي (المادة 04 من المرسوم 03-78:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع،
- تسيير وإيجار المحلات،
- تقديم الخدمات،
- وتقديم إرشادات خاصة.

أما عن وظائف ومهام مراكز التسهيل فهي عديدة نذكر منها (المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79):

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.
- وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني والعالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية.

وتهتم مراكز التسهيل بنوعين من المستثمرين:

- الصنف الأول يكون فيه المستثمر صاحب فكرة ولا يملك رأس المال أي "الإنشاء من العدم" أو يملك رأس المال ويحتاج إلى توجيه ومرافقة في ميدان النشاط الذي يقوم به؛
- والصنف الثاني يكون فيه المستثمر مالك لمؤسسة ويبحث عن معرفة أو إرشادات في التكنولوجيات الجديدة أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتوج عن طريق تدعيم مادي على شكل اتفاقيات مع مراكز البحث والمخابر.

ونتائج وانعكاسات هذه الجهود على التنمية في الجزائر:

كان من نتائج هذه الجهود أن بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نهاية سنة 2008 حوالي 321387 مؤسسة بمعدل نمو يعادل 9.34% مقارنة بالسنة السابقة، وكانت بعض مؤشرات التنمية التي ساهمت بها المشروعات خارج قطاع المحروقات كما يلي:

- ساهمت في الناتج الداخلي الخام بنسبة 80.80% سنة 2007،
- ساهمت في تكوين القيمة المضافة بـــ: 86.43% سنة 2007،
- في سنة 2008 ارتفعت قيمة الواردات إلى 39 مليار دولار بنسبة تطور تعادل 41.71% مقارنة مع نتائج السنة السابقة، أمّا الصادرات فقد قدرت بـــ: 78.3 مليار دولار أمريكي بزيادة تقدر بـــ: 30.04% مقارنة بسنة 2007،
- تمّ توفير مناصب الشغل بمعدل 8.2% ما بين 2006 و2007،

- تمّ تحقيق معدلات نمو وصلت في سنة 2007 إلى ما بين 8% و9%،
- وعرف معدل الإنتاج نموا مطردا قدر بحوالي 11 % سنة 2007 مقارنة مع سنة 2003.

خاتمة:

باشرت الجزائر العديد من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء مع الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة بغرض تأهيل المؤسسات الجزائرية وإعدادها لدخول معترك المنافسة بعد رفع كلي للحواجز الجمركية والحماية التي يوفرها لها النظام الجبائي الجزائري، وهذا بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، والانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية وتحضيرا لدخول الجزائر في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي. فالمؤسسات الجزائرية ملزمة ومجبرة خلال فترة السماح هذه من إعداد نفسها وتأهيل قدراتها في جميع الميادين في سباق مع الزمن دون تراخي ولا تقاعس لأن أي تقصير سوف ينعكس لا محالة على وضع المؤسسة وتواجدها على ساحة المعترك الصناعي والتجاري مستقبلا.

إن الاهتمام بآليات الدعم والمساندة لهذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، يشكل ركيزة أساسية في دفع وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لأن التقدم في هذا الجانب والرغبة بدخول منافسة محلية ودولية مع الآخرين، لن تتحقق إلا إذا تم الارتقاء بمستوى الصناعات والمنتجات الجزائرية لتكون على قدر من القوة والتنافسية مع مثيلاتها في الدول المتقدمة.والمناولة الصناعية تشكل واحدة من أنجح الاستراتيجيات في تنمية الصناعة، لأن الكثير من بلدان العالم قامت من هذا المنطلق بتأسيس بورصات أو مراكز للمناولة والشراكة الصناعية، واستفادت من مزاياها المتعددة من حيث توفر بنوكا للمعلومات بها وقواعد معلومات للمنتجات والمؤسسات، كما تساهم في تنظيم معارض للمناولة الصناعية تلعب دورا في الترويج للمنتجات وعقد الصفقات، وجذب الاستثمار والشركات لتطوير المؤسسات الصناعية القائمة ورفع قدرتها التنافسية، والجزائر هي بحاجة إلى الاستفادة من تلك التجارب الناجحة.
كما أن انتهاج إصلاحات جادة ومستمرة للإطار التنظيمي من أجل تسيير التنافس في توريد الخدمات وتشجيع الكفاءة والتحديث وتوسيع نوعية التغطية الإقليمية والاجتماعية للخدمات وخاصة في المناطق الريفية وفي مجالات الإسكان والتشغيل ذات الدخل المنخفض. إضافة إلى توفير التمويل من أجل الاستثمار في البنية القاعدية لما في ذلك من تصميم وتنفيذ آليات جديدة تتيح الدخول إلى الأسواق الوطنية والدولية.
إن مثل هذه القائمة من السياسات تساعد على إيجاد بيئة أعمال تؤدي إلى زيادة التجارة من خلال إيجاد معاملة متساوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق أسواق أكثر سلامة في التعامل وأكثر تنافسية.

الهوامش والمراجع:

1 سعاد نائف برنوطي، «إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)»، دار وائل، عمان، 2005، ص 20.
2 عبدودي وميشيل والتون، «الاستفادة من ركائز البنية الأساسية لشرق آسيا»، التمويل والتنمية (الطبعة العربية لـ "Finance and Development"، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (وشنطن) باللغات الانجليزية والعربية والصينية والفرنسية والألمانية والبرتغالية والأسبانية، جويلية 1991، ص 28.
3 المرجع السابق لـ أشوكامودي وميشيل والتون، ص 30.
4 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، «اتجاهات حديثة في التنمية »، ط. دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 194.
5 هواري خيثر، «تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، تاريخ الموضوع 2010/04/20،

http://www.diwanalarab.com